تعليمية الصرف العربي وفق مناهج التحليل اللساني

د/ عبد الرحمن زاوي

جامعة المدية

الملخص:

تدريس الصرف العربي في إطار ما سمي بالإصلاح التربوي، هو طموح إلى وضع تصوّر أولي يساعد على تحديث المناهج وفق ما أنتجته مقولات علمية تأسس عليها الصرف العربي، لذلك سيكون العمل على رصد مناهج تعليميات الصرف العربي خلال مسيرة طويلة من الزمن، من خلال الكتب المنشورة. حيث يربط الباحثون نجاح أساليب تعليم قواعد اللغة من نحو وصرف عربيين، محاولين رصد أهم نقاط التلاقي بين الدرس اللساني الحديث و تعليميات الصرف العربي.

- <u>الكلمات المفتاحية</u> :

الكلمة- اللغة- النحوية والصرفية- التفكير اللغوي- الوزن الصرفي - الوزن الصوري.- الأصول-الزوائد- أوزان صوتية- إيقاع- صرف صوتي- الوظيفية- التعليمية- تأثير الجذر- الصيغة- البنية.

Abstract:

Arabic , like any other language, is double articulated and is, therefore, subject to natural and formal laws . from its genesis, this language wants to reach the perfect accomplishment of the creative human spirit. Since human reason uses logic, analysis, investigation and argumentation, all created linguistic forms materialize the spirituality of logical thinking subject to the laws of the experimental approach with its properties.

*** *** ***

مقدمة

العربية شأنها كأي لغة، منطوق سابق على التقعيد، وهي في نفس الوقت غير معزولة عن القوانين الفطرية والعرفية، ابتكرتها سليقة صافية، جعلت من المنطوق اللغوي العربي الشكل الأكثر تجسيدا للعقل المبدع، ولمّا كان العقل

الإنساني، منذ أن تكوَّن، يقوم على المنطق والتحليل والبحث والحجّة، فإن ما أُنتجَ من تشكيلات لغوية، قبل دخول الصناعة والتصنع فيه، أمر يجسد روحية التفكير المنطقي الخاضع، في إنتاج أنساقه الفكرية لمقومات المنهج العلمي وخصائصه.

فبالنظر إلى القوانين، تعد الكلمة في تجلياتها الاسمية والفعلية والحرفية، والتي منها وبها قام التركيب وفق قواعد وقوانين ساعدت علماء اللغة في عصور لاحقة على توظيف المنهج الاستقرائي، الذي قاد العلماء إلى استنباط قوانين التشكيل اللغوية الأساس، وتحديد خصائصها، ومعرفة آليات إنتاجها وابتكار الفروض ووضع النظريات، وفق منهج لغوي علمي ساعد على الإبانة والوضوح، وعلى تتبع مسالك محددة تقود إلى نتائج، بعضها نهائي، وبعضها الآخر جاء قابلا للنقد والنقض، والتحليل والتفسير والتعليل، ما جعل دراسة اللغة علما له أصول ومعايير وأسرار ما تزال تحرّض على البحث.

فقد عمل الأوائل من علماء اللغة العربية على ابتكار الفرضيات اللغوية، ووضع النظريات، ومناقشة مسائل لغوية رَسّخت مبادئ الحجاج العقلي وكرّست الدراسات اللغوية، بشكل عام، والنحوية والصرفية بشكل خاص، علم له أصول وخصائص، ومعايير تفرض منهجا علميا يجب على الباحث احترامه في أي عملية تعليمية، غير أنّ ما تجسّده مناهج تدريس النحو والصرف العربيين، حيث نجد العملية التعليمية في هذا المجال تقتصر على التلقين دون حضور التفكير والتحليل والتعليل والبرهنة...

تهتم هذه الدراسة بموضوع تعليمية الصرف العربي، فهي تطمح إلى وضع تصوّر أولي يساعد على تحديث المناهج وفق ما أنتجته مقولات علمية تأسس عليها الصرف العربي، لذلك يكون العمل على رصد مناهج تعليميات الصرف العربي خلال مسيرة طويلة من الزمن، من خلال الكتب المنشورة. حيث يربط الباحثون

نجاح أساليب تعليم قواعد اللغة من نحو وصرف ...بقدرتها على تحفيز دور البحث العلميّ، وتبنّي خصائصه الموضوعية والتحليلية ....كي تخدم هذه البحوث عمليات التقييم والتقويم فيما يخص تعليم اللغة العربية، غير أنّ أساليب تعليم الصرف العربي لم يكن لها هدف علمي إلا نادرا، لذلك نستطيع القول بأن نجاح هذه الأساليب هو على عاتق الإبداع العلمي.

إنّ السبب في التطور الذي حصل في حقبة زمنية مضيئة هو الحضور الإنساني الذي جاء نتيجة إتقان المفكرين العرب، وغير العرب لعلوم اللغة العربية، ومعرفة قوانين تشكل بنياتها، وفق ما تفرضه تقنيات الأسلوب العلمي في البحث، ما ساعد على تطبيق أدوات البحث اللغوي العلمية في دراسة المظاهر ومن ثمّ إنتاج النظريات.

ولا يمكن الجزم بأن هذه الدراسة كاملة و شاملة، ولكنّها تطمح إلى إضاءة نقاط الضعف والقوة، وإلى التركيز على أساليب تدريس الصرف العربي ضمن واقع تعليمي، والمعين على ذلك هو الاستقراء و الاختبار والتحليل ...وصولا إلى نتائج موضوعية، يمكن أن يقود إليها الاستنباط والاستنتاج، ومن ثمّ يكون العمل على وضع تصوّر جديد، ربما يساهم في المستقبل في تحرير مناهج تدريس الصرف وغيره من أساليب الإعادة والتكرار، ويكون مفتاحا يستخدمه طلاب العلم من أجل كشف فضاء اللغة الصرفي المعرفي، فيتولد لديهم الرغبة في تكريس التفكير اللغوي السليم.

لقد خص القدماء كل لفظ بوزن محدد حسب بنائه الصرفي والإيقاعي، غير أنهم لم يتمسكوا بهذا المبدأ عند دراستهم التصغير، إذ نجدهم قد أدرجوا تحت وزن واحد ألفاظا مختلفة في البناء. فنقول في تصغير رجل رُجَيْل على وزن فُعَيْل ونقول في عُمَر عُمَيْر على وزن فُعَيْل أيضا، على الرغم من أن رجل وعمر يختلفان في الصيغة

إذ يبدوا من تحليلهم شيء يوحي إلى تناقض في الطرح، إذ كيف يُمكن إسناد نفس الوزن لبناء مجرد وآخر مزيد دون أن يُشار إلى الزائد بلفظه؟ وهل يُشكل هذا الإجراء خروجا عن المبادئ العامة للتعليل عندهم؟

يجيب أحد العلماء القدامى على هذا وهو ابن الحاجب:

"وإنهم كانوا كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعنية والسكنات لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها[1].

لذا فإن وظيفة الوزن تختلف من خلال النص عن تلك التي تحدثنا عنها سابقا، فالغرض هنا رصد انتظام الحركات والسكنات دون اعتبار البنية الصرفية للفظ ورصد الهيئة العامة حيث يُستجاب لقيد الموازاة في بعده الصوري وعدم الامتثال لقيد المطابقة، هذه المعطيات تقود إلى التمييز بين وزن عام له طابع شكلي، ووزن خاص له مظهر صرفي وشكلي في نفس الوقت، وهذا ما يعبر عنه بثنائية الوزن الصرفي والوزن الصوري.

هذا التمييز مستمد من إعطاء الصرفيين بُعدين لوزن الكلمة، أحدهما صوتي والآخر إيقاعي، فالأول يقتضي محاذاة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد ويقتضي الثاني ما نعبر عنه بمحاذاة المقطع لمثله في المثال والممثل، هذا ما يُفهم من قول ابن يعيش:"ويكون نظم الحركات والسكون في المثال كنظمها في المُمَثَّل"[2].

والذي نريده من بحثنا الوجيز هو إبداء رأي خصائص الكلمة العربية والنظر في إمكانية وجود طريقة لتحليلها أو تحليل صنف منها تحليلا يوازي بين العناصر البنيوية و المقومات المعنوية فيها.

حيث يلاحظ أن العربية تلتزم بعدد محدود من الصيغ في قسمي الأسماء و الأفعال هي بمثابة أنماط لا مفر منها ولا تقبل اللغة إلا نادرا التغافل عنها، ويمكن حصرها في غير صعوبة تذكر، وقد وفق النحاة منذ زمن إلى ضبط قائمات لها هي

عبارة عن وصف شامل موجز لأغلب مفردات العربية الموجودة بالفعل وعن نماذج نظرية تُحتذى فيما يمكن أن يوجد.

وهكذا بفضل الميزان الصرفي أمكن نوع من الاستيعاب الشكلي لكل كلمات العربية أو أغلبيتها الساحقة وضبط مجموعة من المقاييس لشكلنة الرصيد اللغوي العربي، لا يخرج عن حظيرتها إلا ما نسميه بالكلمات الأدوات أي الحروف والضمائر وعددها كما هو معلوم محدود جدا، وكذلك عدد محدود من الكلمات الدخيلة التي احتفظت بملامحها الأجنبية واستعصى انسجامها مع النظام الصرفي العربي فتحملتها العربية دون أن تتخذ من شكلها أمثلة تُحتذى و تقاس عليها، كما توجد كلمات أخرى على نمطها. وبعبارة أخرى فقد ظلت هذه الكلمات دخيلة تستفيد اللغة منها ولكن دون أن تتجذر فيها.

معنى هذا أن كل تصرف في الأصل لبناء كلمات جديدة تترتب عنه عملية معقدة هي بمثابة بناء جديد، ولئن حافظ الأصل الحرفي على كيانه فإن جهازه الحركي يلحقه التغيير غالبا لتحقيق توازن جديد بين مختلف عناصر الكلمة و ينتج عن هذه الخاصية أن عدد الكلمات التي يمكن صوغها انطلاقا من الأصل الواحد محدود نظرا من ناحية إلى الضغوط المسلطة عليها من جراء الخصائص الحركية للكلمة العربية، مثلا عدم الابتداء بالساكن و اجتناب تتابع الحركات و اجتناب التقاء الساكنين... أو من ناحية أخرى إلى العدد المحدود لأصوات التي يمكن استعمالها في الزيادة.

هذا ما يفسر المجال المحدود الذي تدور فيه الكلمة العربية و ييسر ضبط الصيغ الممكنة التي يصاغ على نمطها ما تحتاج إليه اللغة للتعبير عن المفاهيم الجديدة.

وهذا يفسر بدوره ما يلاحظ في الصرف العربي من انتظام في الصيغ كما يفسر سعة الصرف في العربية، فظاهرة الاطراد في اللغة تسمح باستنتاج الخصائص المشتركة وتؤدي إلى وضع قواعد عامة هي موضوع الصرف.

إذ يمكن الجزم بأن كثيرا من الكلمات العربية لا يمكن ضمها إلى القوانين العامة للصرف العربي على الرغم من عدم خروجه عن الأوزان المعهودة، وهذا ما نجده في كثير من التي أسماء التي لا يمكن معرفة أصولها إلا بالسماع على حد تعبير النحاة حيث لا ينفع القياس فيمثل هذا.

فظاهرة الاطراد في اللغة تسمح باستنتاج الخصائص المشتركة و تؤدي إلى وضع قواعد عامة هي موضوع الصرف.[3]

بناء على ذلك يمكن الحديث عن عدة أوزان صوتية تشترك في إيقاع واحد بحيث يمكن تطابق الوزن الصوتي والوزن الصوري، ولا يمكن الاختلاف بين الوزنين في كيفية انتظام الصوامت والصوائت، وانتظام التصريفات وفي أشكال المقاطع فحسب، بل يمكن أيضا في كيفية الاستجابة لقيود الصرف.

إذ يمكن التمثيل لذلك بمايلي:

أحمد←أَفْعل مسجِد ← مَفعِل

أُحَيْمِد ← فُعَيْعِل مُسيْجد ← فُعَيْعِل

يحقق اعطاء "أحمد" وزن "مَفْعَل" صيانة الموازنة والمطابقة، ويحقق حصول "أُحَيْمِد" على وزن "فُعَيْعِل" عوض "أُفعَيعِل" من أُحَيمِد وحصول "مسيجد" على "فعيعل" عوض "مُفَيْعِل" من مُسَيْجِد استجابة للقيد الأول فقط.

كما تمثل ظاهرة التكرار سواء كانت للإلحاق أو لغير ذلك مظهرا من مظاهر تفاعل البناء والوزن، وتقع هذه الزيادة في مستوى مختلف عن تلك التي يخضع لها الجذر من أجل توفير أعمدة الصيغة.

فقد اهتم اللسانيون بالزيادة التي تحصل عن التكرار وعالجوها بآليات مختلفة فتبدو كظاهرة متعددة الأبعاد حيث يمكن دراستها من ناحية الجذر وتكوينه ومن ناحية التمثيلات والوظيفة التي يؤديها، والمهم في هذا التطابق هو إبراز كيفية تفاعل الوزن والبناء باعتبار ذلك مظهرا من مظاهر تفاعل الصرف والإيقاع.

لهذه الزيادة أبعاد شكلية، إذ الهدف منها أن تصبح الكلمة المزيدة على هيئة أصلية لكلمة تفوقها في عدد الحروف، يقول ابن الحاجب:

ويعبر عن الزائد بلفظه...إلا المكرر للإلحاق أو لغيره بما تقدمه و إن كان من حروف الزيادة إلا بثبت. (4).

ويعبر في الوزن عن المكرر عامة بالحرف الذي تقدمه سواء كان عينا أو لاما، فالزيادة في "جلبَبَ" نشأت عن تكرير حرف أصلي لإلحاق هذه الكلمة بنحو "دحرج" فتكرر ما قبل الزائد في الوزن و أصبح "فعلل" عوض "فعَل".

وتُعتمد نفس الطريقة إذا كانت الزيادة في هذا الباب بأحد حروف الزيادة، إذ أجاز ابن الحاجب وزن هذا الزائد بما تقدمه أيضا ولم يعبر عنه بلفظه، فأشار إلى نون "عثنون"باللام ليصير الوزن "فَعْلُول" غير أنَّ الاستربادي اعترض على ذلك فأجاز حمل هذه الزيادة على التكرير وعدم حملها عليه(5).

وإن كان ضعف اللام قوبل باللام، فتقول في حلتين فعليل وفي سحنون فعلول وفي مرمريس فعفعيل، وفي اغدودن افعوعل وفي جلبب فعلل، وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول في "حلتيت" "فعليت" وفي "سحنون" "فعلون" وفي "مرمريس" "فعمريل"وفي "اغدودن" "افعودل" وفي "جلبب" "فعلب".(6)

تؤدي هذه الطريقة إلى تكثير الأوزان مع ما ينجم عنه من التباس، فلم يرجحها الأشموني لاعتبارين أساسيين:

أحدهما تكثير الأوزان مع الاستغناء بواحد نحو صبَر وكثُر فإن وزن هذه وما شاكلها على القول السائد "فَعَل" ووزنهما على القول المرغوب عنه فعيل، وفعثل ...وكفى هذا الاستثقال منفرا... والآخر التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكله فعالة"[7]

إنَّ فكرة الاتساق والانسجام استحوذت على أذهان العلماء وهي فكرة ضرورية لأنها توجهنا إلى اكتشاف موجود قد يخفى عن الحس وهو القوانين المطردة التي تتحكم في مجرى هذه الظواهر ونظامها....

الشاهد من هذا أن البناء يتم توسيعه لإشباع رغبة الوزن، ذلك أن التمثيل عند القدماء قائم على التناظر بين الطرفين، وهذا ما نعده مجال اشتغال قيد المطابقة حيث يكون لكل قطعة في البناء مقابل في الوزن فتصبح هذه العلاقة عرضة لعدة قيود، فلو كان وزن "جلبب" "فعل" لخرق قيد الموازاة وقيد المطابقة لكون البناء يتكون من أربعة صوامت في حين يضم الوزن ثلاثة فقط.

بنية الجذر بدورها هي عرضة لتأثير الصيغة، ومن خلال ظاهر ة الإعلال يمكننا توضيح الأمر، بحيث لاحظ القدماء أهم التغيرات وأسبابها ومظاهرها حين تقلب الياء واوا إذا سكنت وضُمَّ ما قبلها، وأن الواو تقلب ياءً إذا سكنت وانكسر ما قبلها، قال ابن يعيش :" فإذا نطقت بالضمة فقد نطقت ببعض الواو فأذنت بتمامها، فإذا رجعت عنها إلى الياء فقد نقضت أول كلامك بآخره وخَالَفْتَ بين طرفيه فإذا بدأت بالضمة وجئت بالياء فقد جئت بغير المتوقع"[8]

النص يلقي الضوء على العلاقة القائمة بين الحرف والحركة ويكشف ذلك التفاعل بينهما في البناء، حيث يقتضي تحقيق الانسجام*[9]. وتفادي الثقل بأن تأتي بالواو بعد الكسرة، الياء بعد الضمة فهذا فيه ثقل، والعربية تدعو إلى التخفيف، وإذا ما تم توسيع الجذر باجتلاب الواو وكانت قبلها ضمة صارت واوا، ومعنى هذا أن بنية الجذر تتعرض للتعديل سواء في الفعل أو في الاسم المتصل به،

فقد لاحظ الصرفيون أن اللفظ مثل (موزان) عندما يستثقل يتم تعديله ليصير (ميزان) وتتحول العلة مدة ليصير (ميزان) وذلك لأجل التخلص من الثقل وإيثار الأخف.

ويمكن ضرب عدة أمثلة عن هذه التعديلات حيث تحل الياء محل الواو، وتحل الواو محل الياء:

(أ) رضو ← رضي

راضو ← راضي

قول ← قيل

اشتواق ← اشتياق

صوام ← صيام

(ب) ميسر ← موسر

ميقن ← موقن

وعلى الرغم من تحقيق هذا التعديل للانسجام بين الصيغة والجذر وتجسيده المظهر الصرفي لعملية التناغم الصامتي و المصوتي والتي تضاف إلى البعد الفونولوجي لهذه الظاهرة فإنه يفرز مشاكل على مستوى أمن اللبس الذي ينتهك في الأمثلة سالفة الذكر، إذ يصعب معرفة ما إذا كان الجذر واويا أم يائيا فيقع التشابه بين مشتقات الواوي ومشتقات اليائي ذلك أن ما ياؤه بدل يصبح شبيها بما ياؤه اجتلبت في مستوى سابق فصارت بمثابة الأصل، كما يحصل التشابه بين ما واوه بمنزلة الأصول وبين ما واوه منقلبة عن ياء، فتظهر الواو فيهما معا(رضي، يرضى، نسي ينسى)، لذا يلتبس بما واوه بمنزلة الأصل، ومع ذلك لم تقوَ هذه المسألة على مقاومة تأثير الصيغة وما تقتضيه من تعديل، فهل هذا يعني ضعف قيد أمن اللبس خلافا لما ذكرناه سابقا ؟

أما إذا كانت الصيغة تفرض توسيع الجذر حتى يتمكن من استيعاب عناصرها فإنها في المقابل تتيح له إمكانية الاستغناء عن بعض عناصره إذا لم تكن

في حاجة إليها كعماد، لذا فقد أجمع الصرفيون وخاصة القدماء منهم على قلب الواو ألفا إذا تحركت وانفتح ما قبلها [10].

قول ← قال

بيع ← باع*[11].

يقول ابن يعيش: "إن الواو والياء لا تقلبان ألفا إلا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما"[12].

يلاحظ أنَّ الواو والياء تم الاستغناء عنهما وبقي موقعاهما شاغرين حيث انتمت النواة(حركة العين) إلى مقطع صدره شاغر، ولقد سوغ ذلك كون الحركة الراسية على نواة المقطع السابق من جنسها، "ومتى كانت الواو فاء الفعل وكان من باب فعل يفعل، حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة". [13].

يَوْعِد ← يوْعد ← يَعِد.

لقد ساهمت حركة العين في تنحية الواو والاحتفاظ بموقع شاغر، لهذا تعد الصيغة ذات تأثير متعدد المظاهر على الجذر فهي تشارك في تحديد عدة عناصره فتستدعي الاجتلاب تارة وترخص الاستغناء تارة كما تعمل على تعديل تلك العناصر، وهي بذلك تحكمه من خلال تأثيرها على عدته وبنيته وطبيعة عناصره، فكان لهذا التأثير بعدٌ كمّي ونوعي.

رأينا تأثير الصيغة في الجذر، ولنا أن نتعرف على تأثير الجذر في الصيغة، إن لارتباط حركة عين المضارع بالصامت الثاني والثالث من الجذر عندما يكون من الحروف الحلقية مظهرا من مظاهر تفاعل الجذر والصيغة، من خلال هذه الظاهرة يبدو أن الصيغة عرضة لتأثير الجذر باعتبار بنيته الصامتية التي تحدد الصيغة التي تتقاطع معه لبناء الكلمة.

ولقد برَّر سيبويه في "باب ما يكون يفعل من فعل فيه، مفتوحا" علة فتح عين مضارع "فعَل" حيث يتم الخروج من فتح إلى فتح مما يخرق مبدأ المخالفة،

الرابط بين الماضي والمضارع، فلاحظ أن الهدف من ذلك هو إبعاد التنافر، فيما أن الحركات أبعاض الحروف[14].

"وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق وكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها، وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو"[15].

يمكن تصنيف الأفعال التي بابها "فَعَل" من حيث بنيتها إلى فئتين: فئة تَخْلُ عينها و لامها من الحروف الحلقية، ويأتي مضارعها على وزن "يفْعُلُ" "يفْعِلُ"فتتحقق المخالفة ويصان قيد انسجام النواة، وفئة تكون عينها أو لامها حرفا حلقيا، يأتي مضارعها غالبا مفتوح العين فتختفي المخالفة ويخرق ذلك القيد، فيفعُل "خرَج" "فعَل" وليس "فعِل" .لكن لا تناسب الضمة والكسرة الحروف الحلقية التي لها ملمح)+حلقي(و(-حلقي) فاقتضى أحد صوامت الجذر: العين أو اللام إبدال الكسرة والضمة فتحة في "فعُل ويفعَل" أو " يفعُل" ليصبح الخرج "يفعَل" وذلك يسري على السالم كما يسري على المعتل[16].

يقول: سيبويه في باب ما كان من الياء والواو.

"شأى يشأى، سعى يسعى، محا يمحي...فعلوا به ما فعلوا بنظائره من غير المعتل"[17].

يستفاد من أن الأفعال المعتلة تجري مجرى الأفعال الصحيحة فيما يخص خضوع حركة العين لبنية الجذر إذا ضمت حرفا حلقيا إلا ما شذَّ عن ذلك.كما يمكن رصد مظاهر أخرى لتأثر عناصر الصيغة ببنية الجذر، فالحركة- أو الصيغة- يتم اختيارها وفق قيد الانسجام، كما أن التغيير الطارئ على الجذر يؤثر على الصيغة، فقد تفْقِدُ حركة معينة حيزها وتنقل إلى موقع آخر كما يظهر من بعض أحوال الأجوف، فالواوي منه يأتي على "فَعَل وفعِل وفَعُل" أما اليائي على فَعِل أو

فَعُلَ" وإذا أسند إلى ضمير المتكلم أو المخاطب نقلت حركة العين إلى الفاء قبلها وحذفت العين للالتقاء الساكنين.

لقد كان علماء اللغة العرب حريصين منذ بداية تأسيسهم لعلم الصرف العربي، من خلال وضع الضوابط و الأسس التي تنظم توجهاتهم و تعليلاتهم مما ينتج عن ذلك من تصور لأحكامهم وآرائهم يبنى على الاتساق والدقة والانسجام، هذا ما جعل العربية تتماشى ونظامها، حيث أضحت هذه القواعد والأصول[18] معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامهم و آرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل.

لقد جاء الصرف العربي محملا من وصف أبنية الكلم و تصنيفها ورصد تغيراتها وتحديد وظيفتها الصرفية، و يمكن تسجيل بصدد معالجة اللغويين العرب للظاهرة الصرفية عدة أمور:

أنهم في فصلهم النحو عن الصرف لم يخرجوا الحرف الأخير كله من الدرس الصرفي، بل نجدهم أخرجوا ضبطه فحسب، أو تغييره الإعرابي ، فجعلوه ضمن الدرس النحوي، أما الحرف الأخير نفسه فهو من الصرف لأنه لام الكلمة، أي انه جزء من بناء الكلمة العربية.

كما يمكن أن يرد فيه إعلال بقلب أو حذف فيدخل بذلك في موضوع الصرف، وقد سجلوا أيضا أن الصرف تغيير في بنية الكلمة لا من خلال تغير الوزن أو بزيادة العلامة، و لا يخفى أن الاختلافات بين المبنيات لا يتم عن طريق الصرف، حيث لا يرد الاختلاف بين أسماء الإشارة مثلا: على تغيير الوزن أو بوجود علامة وغيابها.

وقد اقتصروا على تسجيل ماله قانون صرفي، مع العلم ان تغيير الضمير ونحوه من المبنيات ليس له قاعدة تنبئ بالتغيرات التي ترد فيه.

إن السبب في اقتصارهم على التغيير الذي يخضع لقانون الصرف دون غيره من التغيير الذي هو تغيير في بنية الكلمة الذي يرد في الضمائر ونحوها، فتغير البنية هذا لا يقوم على أساس قانون صرفي يمكن أن يطرد لمجموعة الأفراد المبنية، التي تختلف فيما بينها من حيث البنية.[19]

أي أن أمر إخراج الضمائر ونحوها من القانون الصرفي الضابط لهذه التغيرات حتى تدرج فيه، إذ لا يمكن أن يعزى إخراج الصرفيين لهذه التغييرات إلى أنها تغييرات كبيرة في شكل الكلمات أو تغييرات كلية كما في تغيير أنا نحن مثلا...

إذ من هذه التغييرات ما يكون أقل حجما من التغييرات التي تقوم في الأوزان، كتغيير الحركة من الفتح إلى الكسر للدلالة على الجنس في أنتَ و أنتِ...

إن البدايات الجادة للصرف العربي تتمثل في مناهج التحليل الصرفي التي قدمتها النظرية اللغوية الغربية، لذا ينبغي ألا يتم تقديم الصرف العربي بمعزل عن هذه المناهج الحديثة، إذ النظرية الصرفية العربية العامة، التي يجب تقييم وجودها بمقابلة بعضها ببعض.

مما يجعل الصرف العربي مواكبا للدرس اللغوي المعاصر، فالصرف العربي حاليا يفتقد لتلك الآليات المعاصرة في التحليل اللغوي.

الهوامش:

1. **الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق الأساتذة: محمد محي الدين عبد الحميد، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية 1402هـ 1982مج01، ص 14 .**
2. **عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1993، ص11**
3. **ابن جني أبي الفتح عثمان النحوي، سر صناعة الإعراب، تح: مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، طبع ونشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط01، 1954 ج01. ص، 113.**

4. ابن يعيش بن علي بن يعيش الأسدي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط 1، 1393 هـ / 1973 م، ص 19 و 104 .
5. ينظر:نفسه، ص،19-20.
6. ابن يعيش بن علي بن يعيش الأسدي، شرح الملوكي في التصريف. ص،61،62.
7. نفسه، ص،.190.
8. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ ط،1، 1422هـ2001م ،ج، 10 ص، 160.
9. مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2012 ص 28.
10. ابن عصفور الأشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط 01، 1996، ج02، ص218.
11. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، طبع ونشر وتوزيع عالم الكتب، بيروت ج02. ص362.
12. محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، تح، طه عبد الرؤوف سعيد،المكتبة التوفيقية، ج04. ص: 54.
13. ابن يعيش، السابق، ج10، ص54.
14. ينظر: ابن جني أبي الفتح ، سر صناعة الإعراب، 1954 ج01، ص17.
15. سيبويه، الكتاب، ج04، ص، .104
16. ابن عصفور، الممتع، ج02، ص، 442.
17. سيبويه، الكتاب ج04، ص،101
18. .محمد فتحي، الأبنية في اللغة العربية، تفاعل الصرف والتطريز، منشورات دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، ط01، 2006.
19. عصام عبد الفتاح محمد ندا، قواعد التوجيه في الصرف العربي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، قسم النحو والصرف و العروض،2012، ص ج، بتصرف.

*** *** ***